

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والجهات الفاضحة لها





تم تشكيل مجلس
إدارة السوق الأول في
عام 2006، وأول يوم
تداول في السوق
10/3/2009.



عام 2006 صدر
المرسوم التشريعي
رقم /55/، القاضي
بإحداث سوق التداول
باسم سوق دمشق
للأوراق المالية.



صدر القانون رقم /22/
عام 2005 لإحداث هيئة
الأوراق والأسواق المالية
السورية، ترتبط برئيس
مجلس الوزراء تتمتع
بالشخصية الاعتبارية
والاستقلال المالي
والإداري، مقرها دمشق،
وأول مجلس مفوضين
في الهيئة عام 2006.

في السنوات القليلة
الماضية شهد الاقتصاد
الوطني العديد من
الإصلاحات، تناولت
كافة أوجه النشاط
الاقتصادي، منها
قطاع الأوراق المالية
بشكل خاص.



بدأ إنشاء الشركات
المساهمة في سورية
منذ أربعينيات القرن
الماضي، في غياب سوق
منظم لتداول الأوراق
المالية يتم التعامل
داخل الشركات عبر مكتب
تسجيل الأسهم.



هيكل قطاع الأوراق المالية في سورية

1 - هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

تمارس الصلاحيات التنظيمية الرقابية الإشرافية والتنفيذية لقطاع الأوراق المالية، بموجب القانون رقم 22 / لعام 2005.

مهمتها ضمان سير عمل المؤسسات على مستوى الأسواق المالية حماية السوق، ومراعاة حقوق المستثمرين، كما يتعلق دورها بإصدار القوانين واللوائح.

يتولى إدارتها مجلس المفوضين من سبعة أعضاء أربعة منهم متفرغين، بينهم رئيس المجلس ونائبه من ذوي الخبرة والاختصاص.

إضافة إلى معاون وزير المالية ومعاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ونائب حاكم مصرف سورية المركزي، تخضع لإشراف الهيئة الجهات المبينة في مخطط الشجرة



2 - سوق دمشق للأوراق المالية



تهدف السوق المالية إلى توفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وترسيخ أسس التداول السليم.



يدير السوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء، يختارون بينهم رئيساً ونائباً للرئيس.



بينهم ممثلين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ومصرف سورية المركزي، وشركات الخدمات والوساطة المالية المرخص لها، والشركات المساهمة المصدرة للأوراق المالية الأعضاء في السوق.



3- مركز المقاصة والحفظ

المركزي للأوراق المالية

يقصد
بالمقاصة عملية
احتساب صافي الحقوق
والالتزامات عن أي عقد
تداول.

أما
التسوية عملية
إتمام أي عقد تداول لنقل
ملكية الأوراق المستلم من
البائع إلى المشتري وتسديد
أثمانها بشكل نهائي.

تتولى
هذه المؤسسات
مهمة تسجيل الأوراق
المالية حفظ ونقل ملكيتها
وإيداعها وإجراء التقاص
والتسوية.

أما
الإيداع فهو أن
تودع الشركة المساهمة
نسخة من سجلات مساهميها
لدى المركز لغاية تداول أسهمها
في سوق دمشق للأوراق
المالية.



4

صندوق

ضمان

التسوية



يهدف إلى تغطية العجز النقدي لدى عضو الصندوق المشتري للأوراق المالية،



وتغطية العجز في رصيد الأوراق المالية لدى عضو الصندوق البائع.

عضوية السوق إلزامية لكل شركات الوساطة المالية.



يدير الصندوق حالياً مدير مركز المقاصة والحفظ المركزي.



تسعى لضمان الالتزام
بالممارسات المهنية
السليمة.



الارتقاء بمهنة
الوساطة
المالية.



عبر وضع معايير مهنية لشركات الوساطة
المالية المرخص لهم ومعتمديهم.



والمحافظة على البيئة
التنافسية بين الشركات
المرخصة.



5

رابطة
شركات
الخدمات
والوساطة
المالية

